

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣٤٥

الاثنين ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٥/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد هيلر (المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	أوغندا السيد روغوندا
	البرازيل السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك السيدة تشولاكوفيتش
	تركيا السيد أباكان
	الصين السيد دو شياوكونغ
	غابون السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا السيد بون
	لبنان السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوارى
	النمسا السيد ماير - هارتغ
	نيجيريا السيد لولو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد أندرسون
	اليابان السيد كيمورا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/295)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا

الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة

المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/295)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، يطلب فيها

دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال

المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس،

دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن

يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من

الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بوكريه -

كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا على

طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس

يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي

المؤقت إلى السيدة ساهلي - وورك زيودي، الممثلة الخاصة

للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام

في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة زيودي لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات

المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه

دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى

سعادة السيد يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا

الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غرولز لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل

إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة

S/2010/295، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في

جمهورية أفريقيا الوسطى والأنشطة التي يضطلع بها مكتب

الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين

إعلاميتين من السيدة ساهلي - وورك زيودي والسفير يان

غرولز. أعطي الكلمة الآن للسيدة زيودي.

السيدة زيودي (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن

أعرض تقرير الأمين العام الثاني والعشرين عن الحالة في

جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2010/295)، وتقريري الأول منذ

تشكيل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية

أفريقيا الوسطى في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجلس على

مواصلة دعمهم لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

خلال إحاطتي الإعلامية في المجلس بتاريخ

١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تم إبراز ما مفاده أنه

لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى،

يتعين على الأطراف في عملية السلام إظهار الالتزام والإرادة

كموعدين للجولتين الأولى والثانية للانتخابات. كما أن المشروع اختار إجراء تعداد انتخابي عام بدلا من تنقيح قوائم الناخبين لعام ٢٠٠٥.

إن النجاح في تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يتوقف على قدرة اللجنة الانتخابية على القيام بواجبها في الإطار الزمني المحدد في الجدول الانتخابي وعلى الأموال المتاحة. وخلال اجتماع ١٤ حزيران/يونيه، كشفت اللجنة الانتخابية كذلك عن أن تقديرات الميزانية للعملية الانتخابية قد نقصت برفع قيمتها لتصل إلى ١٩ ٣١٥ ٠٠٠ دولار لتنظيم الانتخابات وما يقارب ١ ٥٤٠ ٠٠٠ دولار للاستعانة بالحواسيب لحفظ قوائم الناخبين، وبذلك تصل القيمة الإجمالية لعملية الانتخابات بأسرها إلى ٢٠ ٨٥٥ ٠٠٠ دولار.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار التبرعات التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى مبلغ ١,٥ مليون دولار المقدم من لجنة بناء السلام، فإن الميزانية المنقحة تعاني من نقص في التمويل بقيمة ٧,٥ مليون دولار. وقد طلبت اللجنة الانتخابية توفير مبلغ عاجل بقيمة ٣,٥ مليون دولار لتمكينها من إجراء عملية تعداد الناخبين في الفترة من ١٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه، وهذا يمثل أمرا أساسيا لتنفيذ مشروع الجدول الزمني الانتخابي.

لقد استجاب المجتمع الدولي بسرعة لنداء حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل المساعدة على تنفيذ العملية الانتخابية. وفي هذا السياق، أوفدت إدارة الشؤون السياسية بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية في تشرين الأول/أكتوبر. إن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، آخذين في الاعتبار المكانة المحورية للقيادة الوطنية والملكية الوطنية للعملية الانتخابية، ما فتئوا يتابعون توصيات بعثة تقييم الاحتياجات وسوف يواصلون تقديم المشورة الفنية والدعم.

السياسية. واقترحت أيضا ضرورة توفر الدعم والمساعدة الدوليين المتضافرين لتعزيد عملية السلام وتحاشي العودة إلى العنف. كذلك التمسست مؤازرة أعضاء المجلس لإتمام عملية الإدماج. أود أن أوافي أعضاء المجلس بآخر التطورات التي حدثت والتقدم المحرز حتى الآن منذ الستة أشهر الماضية.

لقد بلغت عملية جمهورية أفريقيا الوسطى مرحلة حرجية بحيث يتم في ظلها عقد الانتخابات بنجاح وإتمام عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي سوف تقرر مصير عملية بناء السلام. وهذان الحدثان الرئيسيان من بين التوصيات الرئيسية للحوار السياسي الشامل وهامان جدا لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، عقد الرئيس فرانسوا بوزيزي اجتماعا ضم الجهات الوطنية صاحبة المصلحة والشركاء الدوليين من أجل إيجاد حل للتوترات المحيطة بتنظيم الانتخابات. وكانت نتيجة الاجتماع تأجيل عملية الاقتراع. وعقب ذلك، عدلت الجمعية الوطنية الدستور بحيث يسمح للرئيس والمجلس التشريعي بالاستمرار في أداء عملهما إلى ما بعد انتهاء فترة ولايتهما في ١٠ حزيران/يونيه و ٣ حزيران/يونيه على الترتيب. وبالرغم من عدم اليقين حيال ما سيحدث بعد انتهاء فترة الولاية الرئاسية التي مدتها خمس سنوات، فقد تم اجتياز عتبة الحادي عشر من حزيران/يونيه بسلام وبدون أي حوادث.

وبعد المشاورات مع الجهات السياسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك قادة الأحزاب السياسية والحركات السياسية - العسكرية، ومع الدعم الفني المقدم من الخبراء الوطنيين والدوليين، تبادلت اللجنة الانتخابية المستقلة مشروع إطار زمني انتخابي مع الشركاء الدوليين الرئيسيين، وذلك في اجتماع اللجنة التوجيهية المعنية بالانتخابات المعقود في ١٤ حزيران/يونيه. وجرى تحديد ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

المتحدة في في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، من أجل رصد تلك الأنشطة. ولكن هناك حاجة إلى اتخاذ نهج إقليمي أكثر تنسيقاً للحد من هذا التهديد الخطير على السلام والأمن الإقليميين. وفي هذا الصدد، فإنني أرحب بالتشريع الذي اعتمده الكونغرس في الولايات المتحدة بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة، وكذلك بالاجتماع المشترك بين البعثات الذي عقد مؤخراً في عنتيبي بأوغندا. فهذه المبادرات تمثل إسهامات مهمة في جهود وضع استراتيجية إقليمية لمواجهة خطر جيش الرب للمقاومة.

وما زالت حالة انعدام الأمن السائدة تسهم في تدهور حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال الاعتداء على الفئات الضعيفة، مثل اللاجئين والمشردين داخلياً، وجعل النساء والأطفال أهدافاً رئيسية وضحايا للاعتداء على حقوق الإنسان، كالاعتصاب والعنف الجنسي وغيره من أعمال العنف القائمة على نوع الجنس. وتتسم حالة حقوق الإنسان أيضاً بالعديد من الانتهاكات المدعاة، ولا سيما احتجاز الأفراد لفترات طويلة قبل المحاكمة وبدون توجيه اتهام، وحوادث الاعتقال والاحتجاز غير القانونيين، وسوء معاملة المحتجزين.

ومع أن التركيز الرئيسي لجمهورية أفريقيا الوسطى ظل منصفاً على الانتخابات وعملية نزع السلاح والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وهذا أمر مفهوم، فإن من المهم ألاّ نتجاهل الحاجة إلى التنفيذ الكامل للتوصيات الأخرى للحوار السياسي الشامل. وقد اضطلعت لجنة متابعة الحوار بحملة استمرت لمدة ثلاثة أسابيع في مختلف مناطق البلد لتوعية السكان المحليين وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الحوار. وعقب تلك الحملة، أصدرت اللجنة تقريراً سلطت به الضوء، كذلك، على أوجه القصور في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعمليات الانتخابية، وقدمت من خلاله صورة قائمة لمركز تنفيذ

وبعد مرور ثمانية عشر شهراً على إنشاء اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ما فتئت عمليات التسريح ونزع السلاح تواجه عدداً كبيراً من التحديات. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى النجاح في إنجاز المرحلة الثانية من حملة التوعية والإعلام لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال البلاد، بما في ذلك إنشاء لجان محلية للعملية ونشر مراقبين عسكريين من جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في بعض المناطق في شمال غرب ووسط البلد. ومن الجدير بالذكر، كذلك، أن اللجنة التوجيهية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قد اعتمدت، في اجتماعها المعقود في ٢٤ حزيران/يونيه، اختصاصات الحملة لإطلاق عملية التحقق من قوائم المقاتلين السابقين في الشمال الغربي والشمال الشرقي، بالإضافة إلى اعتماد خارطة طريق لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر.

ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به للإسراع في تنفيذ العملية. إن نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، الذين يقدر عددهم بـ ٨٠٠٠ فرد، يمثل شرطاً أساسياً لنجاح عمليتي السلام والمصالحة الوطنية، وأيضاً لتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية أفريقيا الوسطى على الأمد الطويل.

وفي المرحلة الحالية، فإن الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة على السكان المدنيين في مقاطعات الجمهورية الجنوبية الغربية تزيد من تدهور الحالة الأمنية. وقد أدت أنشطة جيش الرب للمقاومة إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان في مقاطعتي مبومو العليا ومبومو. إننا نعمل بتعاون وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم

تحقيق الأهداف الوطنية وأن تسهم في ذلك، على النحو المبين في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وكذلك في الوثائق الأخرى مثل الإطار الاستراتيجي لبناء السلام المعتمد مع لجنة بناء السلام.

وما زالت الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى مخوفة بالمخاطر والتحديات والعثرات. وتصادف التحضيرات لإجراء الانتخابات وتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حظوظا متباينة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ملتزما بتوفير الدعم السياسي والمالي الثابت لجمهورية أفريقيا الوسطى لمعالجة التحديات الملحة في تنفيذ جميع توصيات الحوار السياسي الشامل. وفي المقام الأول، يتعين تقديم تمويل كاف لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تمكينها من الانتهاء من العملية الانتخابية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأنا أشعر بقلق عميق حيال تدهور الحالة الإنسانية وسأرحب بالجهود الدولية التي تستهدف تعزيز المساعدات الإنسانية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة زودي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير غرولس، الممثل الدائم لبلجيكا ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام.

السيد غرولس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام.

توصيات الحوار الأخرى. وفي هذا الصدد، شجبت اللجنة ما تصورت أنه عدم وجود إرادة سياسية لدى الجهات صاحبة المصلحة.

وعلى الرغم من صعوبات الحالة الأمنية والسياسية السائدة، فقد واصلنا تنفيذ الاثني عشر مشروعا ذات الأولوية في إطار التمويل بمبلغ ١٠ ملايين دولار الذي خصصه صندوق بناء السلام ووضعنا خطط المشاريع لتنفيذ شريحتها الثانية. كما واصلت لجنة بناء السلام العمل مع جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني، بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. وفي ذلك الصدد، قام رئيس تشكيلة اللجنة المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الدائم لبلجيكا، السفير يان غرولز، بزيارة إلى بانغوي، في الفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه، لإجراء المناقشات مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين بشأن أنشطة لجنة بناء السلام في الجمهورية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود التي لا تكل للسيد غرولز وبأعمال تشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة للبلد التي تعمل في ظل رئاسته.

وفيما يتعلق بتنفيذ نهج الأمم المتحدة المتكامل في جمهورية أفريقيا الوسطى وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فقد عقد منتجع مشترك لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري، في ٦ أيار/مايو، لوضع رؤية مشتركة للأمم المتحدة وجدول زمني لإعداد إطار استراتيجي متكامل لتوجيه جميع أنشطة بناء السلام للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيتم إكمال وضع هذه الاستراتيجية بحلول أيلول/سبتمبر، وسيتم رصد تنفيذها من جانب فريق تنسيق السياسات الاستراتيجية، الذي يضم، في ظل رئاستي، جميع رؤساء كيانات الأمم المتحدة في البلد. وسيكفل الفريق أيضا أن تكون أنشطة منظومة الأمم المتحدة متوائمة تماما مع

الانتخابات. وهو يتوخى عقد الجولة الأولى في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر والجولة الثانية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ومن أجل تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة دعم العملية الانتخابية، من المهم اعتماد تلك المواعيد على نحو عاجل بواسطة إصدار مرسوم رئاسي يفيد بموافقة الحكومة على الجدول الزمني الجديد. ومن شأن ذلك تيسير جهود تعبئة الموارد التي شرعتُ فيها بالفعل وتهدف إلى سد فجوة قدرها ٧,٥ مليون دولار في الميزانية الإجمالية للانتخابات التي تقدر بـ ٢١ مليون دولار. ولئن كان من الضروري التنويه بالجهود المالية التي بذلتها حكومة أفريقيا الوسطى حتى الآن، فإننا يجب أن نتفادى السماح بأن يتوقف إصدار مرسوم رئاسي يقر الجدول الزمني على تقديم تمويل من قبل المجتمع الدولي.

والمسألة الهامة الأخرى التي ناقشتها خلال زيارتي هي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفجوة المستلزمات بين بدء أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من ناحية، وبين إجراء الانتخابات، من ناحية أخرى، قد تسبب مشاكل بالنظر إلى أن بعض زعماء المتمردين مازالوا يأملون بالمشاركة في حكومة انتقالية إذا تأجلت الانتخابات بما يتجاوز الإطار الزمني الدستوري. وهذه الحسابات لا تفسر التأخير المستمر للبدء في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فحسب، ولكن أيضا عدم إحراز تقدم في جهود الحكومة لإجراء محادثات ناجحة مع بقية الجماعات المتمردة التي لم تنضم إلى عملية السلام. وسيكون من المستحسن أن يمارس مجلس الأمن المزيد من الضغط على جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الجماعات المسلحة المعاندة، لحملها على المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومن المحتمل أن يؤدي موسم الأمطار الذي بات وشيكا إلى المزيد من التأخير في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جزء كبير من البلد. ولذلك،

لقد سافرت في بعثة إلى بانغي خلال المدة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه. وخلال تلك البعثة، قابلت أعضاء في الحكومة وفي اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة متابعة الحوار والمجتمع الدولي، وكذلك أعضاء في قيادة الأمم المتحدة والفريق القطري وممثلين للمنظمات النسائية ولشركائنا من المنظمات الإنسانية. وفي إحاطتي الإعلامية التي أقدمها بعد ظهر اليوم، أود أن أبرز بعض المسائل ذات الصلة بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي جرت مناقشته خلال زيارتي.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير لجنة بناء السلام العميق للمثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سال - وورك زودي، على عملها في بانغي في ظروف صعبة أحيانا. ويساعدنا ذلك العمل مساعدة هائلة في بلوغ الأهداف التي حددناها بأنفسنا في لجنة بناء السلام.

وأرغب بادئ ذي بدء في أن أتطرق إلى العملية الانتخابية. وكما أوضحت المثلة الخاصة للأمين العام، فإن أحدث تأجيل لموعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قد نتج عن اتفاق بتوافق الآراء بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني المنخرطين في العملية الانتخابية، وهم جميعا ممثلون، فضلا عن ذلك، في اللجنة الانتخابية المستقلة. وقد أيد المجتمع الدولي قرار التأجيل بالنظر إلى أنه يتيح الوقت المطلوب للإعداد لإجراء انتخابات تحظى بالمصداقية.

وخلال اجتماعي مع رئيس الوزراء ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، شددت على أن إجراء الانتخابات، بما في ذلك تحديد مواعيد الانتخابات، مسألة تخص السيادة الوطنية للبلد وأن المجتمع الدولي يمكنه القيام بدور داعم بتقديم المساعدة التقنية والمالية.

وخلال بعثتي، أطلعني رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة على الجدول الزمني الجديد المقترح لإجراء

حدث بعد إجراء الانتخابات بنجاح والانهاء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد من أجل تعبئة الموارد لأولويات بناء السلام الأخرى في البلد، وبخاصة إصلاح القطاع الأمني. وفي الأجل القصير، طلبت من الحكومة تحديد الأولويات الأكثر إلحاحا في هذا المجال وأبدت استعدادي للاتصال ببعض المانحين من أجل مجموعة محدودة من التدخلات المحددة. وتم الاتفاق على أن خبراء الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن في بانغي سيعملون مع الأمانة الفنية على إصلاح قطاع الأمن لإعادة صياغة وتنقيح مشاريع لإصلاح قطاع الأمن بغية السعي للحصول على تمويل من الشركاء الدوليين لتنفيذها.

كما تم الاتفاق مع وزير العدل على وضع وثيقة تحدد الأنشطة في مجال سيادة القانون والعدالة تماثل تلك المتعلقة بالأنشطة الحالية والمزمعة في مجال تنمية المجتمعات المتأثرة بالصراع. والغرض من وثيقة تحديد الطريق هو كفالة تنسيق واتساق الأنشطة في مجالي العدالة وسيادة القانون. كما ستسمح الوثيقة بتحديد الثغرات والسماح لأصحاب مصلحة جدد بالإسهام في الجهود في هذا المجال بأسلوب يتفادى الازدواجية والتداخل.

كما التقيت بممثلات منظمات المرأة وشددت على أهمية المنظور الجنساني في كل اتصالاتي. ودعوت إلى نسب تمثيل أعلى للمرأة في مؤسسات الدولة وإلى السماح لممثلات منظمات المرأة بالمشاركة كمرقيات في مداولات اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة متابعة الحوار.

وأود أن أدلي بتعليق أخير على المغادرة المقررة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في نهاية العام. يسعدني أن القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠) يطلب من الأمين العام تقديم تقييم للخيارات الدولية والإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى في تقريره لشهر تموز/يوليه، حيث أن وجود

دعوت، خلال اجتماعي، إلى أن تبدأ هذه العملية في المناطق التي تسمح فيها الظروف الأمنية والأحوال الجوية بذلك، وبخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية في الجزء الشمالي الغربي من البلد. ورحبت الحكومة والأمم المتحدة بذلك الاقتراح وسيتعين مناقشته في اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما ناقشت إمكانية إعادة إدماج عدد معين من المقاتلين السابقين في قوات الأمن الوطنية، وبخاصة في وظائف ثانوية، مثل الجواله والدرك، ولكن في الجيش ذاته أيضا. ولم يبد الوزير المسؤول عن الدفاع معارضة لتلك الفكرة، ولكنه أشار إلى أنه سيتعين تنفيذها وفقا لمعايير الاختيار والخصص السارية.

وما زالت هناك أيضا أسئلة مثارة بخصوص عنصر إعادة الإدماج في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فالتمويل الذي يقدمه المجتمع الدولي من خلال الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يغطي تكاليف نزع السلاح والتسريح. ويعكف الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي حاليا على إعداد استراتيجية لإعادة الإدماج. واقترحت على الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين أن يدرج كل واحد منهم في تلك الاستراتيجية التزامات من جانبه بإنعاش المجتمعات المحلية المضيفة وتلك المتضررة من الصراعات. وتتجاوز هذه الوثيقة بوضوح مسألة إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتغطي أيضا جهود إعادة الإدماج الأكثر عمومية. كما أنها يمكن أن تفيد بوصفها أساسا للحكومة لعرض أنشطتها المزمعة والجارية، بما في ذلك تلك الممولة بواسطة صناديق الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

وخلال بعثتي، ناقشت أيضا الأولويات الأخرى للإطار الاستراتيجي. وأعدت التأكيد على أن تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام مستعدة لتنظيم

على أن استعادة السلام في أنحاء الإقليم الوطني بأكمله شرط مسبق للإجراء الناجح لانتخابات نزيهة تتسم بالمصداقية والشفافية، وهذا ما يفسر أهمية إحراز تقدم في نزاع السلاح والتسريح.

غير أن بلدا معرضا للتمرد الداخلي وجماعات المتمردين الأجانب وقطاع الطرق لم يجعل الأمور سهلة، رغم إسهامات الشركاء الدوليين في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يمضي قدما ببطء. ورغم ذلك، تتفق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتقدم بوتيرة بطيئة وأن الأوان قد آن لإعطائه زحما جديدا. كما أن هناك حاجة من الناحية اللوجيستية إلى تغطية عدد من المناطق النائية.

وقد واجهت العملية الانتخابية أيضا عقبات كثيرة هزت الحياة السياسية. لكن يبدو أن المناخ يزداد هدوءا بدرجة كافية لتنظيم انتخابات نزيهة وسليمة. ومشاركة الخبراء الوطنيين والدوليين في مساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة في وضع الجدول الزمني الانتخابي مساعدة جديرة بالثناء. إن إطار حوار ومشاورات ٢٢ حزيران/يونيه الوارد في مشروع الجدول الزمني يمكن أن تقوم اللجنة بتغييره إذا رأت ضرورة لتأجيله بغية الوفاء بالمواعيد الانتخابية المحددة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتقدر اللجنة أنها ستحتاج إلى مبلغ ٢١,٦ مليون دولار لتستكمل العملية الانتخابية. وفي الوقت الراهن، هناك عجز يزيد على ٧ ملايين دولار.

وأود، باسم حكومتي، أن أعرب عن عميق شكرنا لكل الشركاء الثنائيين والدوليين الذين ساهموا في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في مسعانا من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. لكن حكومتي لا تفهم السبب في كون

البعثة كان باعثا على الاستقرار في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. إن مجرد مغادرة هذه المنطقة، المعرضة لاضطرابات داخلية وطفوحات إقليمية، ليست خيارا بالنظر إلى الخطر الحقيقي للعودة مرة أخرى إلى الصراع. وإذا اختير الخيار الإقليمي، سيكون من الضروري تعزيز بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عدديا ولوجيستيا، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق مزيج من تدابير الدعم الدولي. وإذا أريد أن تكون جمهورية أفريقيا الوسطى مثالا ناجحا للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، فإنه لا يجوز نسيان أهمية حفظ السلام في الأجل القصير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير غرولس على بيانه.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بوكريه - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى)
(تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسيدة ساهلي وورك زيودي، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية الواضحة والموجزة والتحليلية. لقد قامت بلا شك بعمل مميز في حالة صعبة للغاية وفي بلد خارج من الصراع. وبشكل أساسي يرسم تقرير الأمين العام (S/2010/295) الذي عرضته للتو صورة واضحة جدا للجو في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وبعد الحوار السياسي الشامل، جرى اعتماد عدة توصيات، بما في ذلك اثنتان اعتبر أنهما يمثلان أولوية وهما: برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعملية الانتخابية. وفي حين تحقق بعض التقدم، فإن الواقع أن تنفيذ هذه التوصيات لم يكن على النحو المرجو. لكن المجالين اللذين أشرت إليهما للتو كأولويتين لقيتا اهتماما مركزا من أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين. واتفقنا جميعا

محاوريه الكثيرين. نحن نشتمن عاليا المبادرات التي أطلقها مؤخرًا بشأن إعادة إدماج المقاتلين السابقين وبشأن البدء الآمن لعمليات نزع السلاح في بعض المناطق، فضلاً عن رسالته الأخيرة التي تدعو إلى تقديم تبرعات.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام على موافقته على منح الشريحة الثانية من صندوق بناء السلام للسماح بتنفيذ عدد من برامج خطة الأولويات المنقحة. كما نعرب عن امتناننا لمكتب دعم بناء السلام، الذي يساعد اللجنة التوجيهية في عملها.

ولا يسعني أن أختتم تعليقاتي بدون أن أنقل تشجيع حكومي لكم، سيدي، على الاضطلاع بدوركم كرئيس للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. تلك مسألة عزيزة على قلوبنا. لذلك، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء دوليين آخرين، تعمل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على وضع اللمسات الأخيرة لانضمامها إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

تمويل جزء من هذه الفجوة مشروطاً بتوقيع مرسوم رئاسي بدعوة الأجهزة الانتخابية إلى الاجتماع. نناشد إبداء مزيد من المرونة بشأن هذه المساعدة لأن جمهورية أفريقيا الوسطى في مفترق طرق.

ويسر جمهورية أفريقيا الوسطى أن تلاحظ أن مكتب الأمم المتحدة الجديد المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يتشكل وبدأ يضطلع بكامل دوره التنسيق تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام. ومن المهم التأكيد على أن الإطار الاستراتيجي المتكامل الجاري وضعه سيتيح لكل ممثلي منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى تنسيق نهجهم والتكلم بصوت واحد. ومن شأن هذا التوافق في العمل أن يتفادى الازدواجية وتعارض الأهداف وأن يوفر للبلدان المتلقية محاوراً واحداً. نحن نقدر هذه الشراكة تقديراً عميقاً.

والشريك الآخر الذي يجب ألا أنسى الإشارة إليه هو لجنة بناء السلام. تغطي اللجنة مجموعة كبيرة من الأنشطة وتضطلع بالكامل بدورها التنسيق مع وكالات وصناديق منظومة الأمم المتحدة التي تساعد جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها لبناء السلام والتنمية المستدامة.

وفي هذه المناسبة، أود أن أعرب عن شكري الجزيل للسفير يان غرولس، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، الذي لا يزال مخلصاً لقضيتنا. إنه يدافع عن قضية جمهورية أفريقيا الوسطى بعزم ثابت مع